

مركز الحقوق الدستورية

مبادرة العدالة العالمية من أجل غوانتانامو

نشرة إخبارية

مارس 2008م

الحكومة الامريكية تسعى لاثبات حكم الاعدام ضد 6 معتقلين في المحاكم العسكرية

في 11 فبراير 2008م، أعلنت حكومة الولايات المتحدة بأنها تقوم برفع تهم ضد 6 أفراد يواجهون محاكم عسكرية محاولة الحصول على حكم بالإعدام بحق هؤلاء المعتقلين، وهم: خالد شيخ محمد، وليد محمد صالح مبارك بن عطاش، رمزي بن الشبح، علي عبد العزيز، مصطفى أحمد آدم الحوصاوي ومحمد القحطاني.

القحطاني هو المعتقل الذي من خلال التحقيق معه تم الكشف عن استخدام التعذيب والمعاملة القاسية وغير الانسانية والمهينة في معتقل غوانتانامو، حيث كشف التحقيق مع القحطاني عن استخدام "طرق تحقيق معززة" مثل الضرب والحرمان من النوم والاهانة الجنسية والتهديد بالإرسال إلى بلدان يتم تعذيبه فيها أو حتى إعدامه، إضافة إلى تعريض المعتقل إلى درجات حرارة باردة وموسيقى صاخبة وهجوم الكلاب عليه وانتهاك الحرمة الدينية والعزل القاسي لمدة 160 يوم، كل هذه الامور مورست ضد القحطاني.

تسمح المحاكم العسكرية باستخدام الاثباتات التي يتم الحصول عليها بالإكراه بما فيها البراهين المصنفة والسرية وهناك احتمالية كبيرة بالسماح للمحاكم باستخدام البراهين التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب كذلك. وإذا وافقت السلطات العسكرية على هذه التهم، سيواجه هؤلاء المعتقلين السنة حكم الاعدام في المحاكم بالرغم من حقيقة أن الحماية المتوفرة للمدعى عليهم الجنائين أو للجنود الذين يواجهون محكمة عسكرية غير متوافرة للمدعين العامين في المحاكم العسكرية، وهناك احتمالية كبيرة بإعدام المعتقلين اعتماداً على الأدلة التي تم الحصول عليها بالتعذيب أو الأدلة السرية.

مجلس الشيوخ الأمريكي يصوت من أجل منع الإغراق بالماء وغيرها من وسائل التعذيب

في إطار مشروع القانون الخاص بالمخابرات والذي يسمح لحكومة الولايات المتحدة بالإنفاق على وكالات المخابرات، صوت مجلس الشيوخ الأمريكي في 13 فبراير 2008م لصالح قرار يمنع وكالات المخابرات الامريكية، ومنها وكالة المخابرات المركزية CIA، من استخدام وسائل غير مسموح بها في الكتاب المخصص للطاقتم العسكري في الولايات المتحدة، وهو كتيّب ميدان الجيش. ويمنع هذا الكتيّب استخدام وسائل التحقيق القاسية مثل الإغراق بالماء وغيرها من وسائل التعذيب والمعاملة القاسية وغير الانسانية والمهينة.

ولكن، هدد الرئيس بوش باستخدام الفيتو ضد مشروع القانون هذا إذ أن حكومته ترفض الاعتراف بأن الإغراق بالماء هو وسيلة تعذيب وأعلنت أنه بالرغم من أن وكالة الاستخبارات المركزية قد سبق واستخدمت الإغراق بالماء إلا أنها قد لا تستخدمه في الوقت الحاضر ولكن قد تستخدمه في المستقبل إذا أعطى الرئيس موافقته على هذا الأسلوب.

والإغراق بالماء هو وسيلة تعذيب تقوم على إغراق الضحية حيث تتوقف عملية الإغراق قبل لحظة الموت وذلك باستخدام خرقة أو قطعة بلاستيكية أو غير ذلك لتوضع في فم الضحية، وقد تم التأكيد على استخدام وكالة الاستخبارات المركزية لهذا الأسلوب ضد معتقليها.

ادارة بوش تستأنف الحكم لدى المحكمة العليا فيما يتعلق بقضية بسمولة

طلبت ادارة بوش استئناف الحكم لدى المحكمة العليا في الولايات المتحدة بتاريخ 14 فبراير 2008م أملاً بوقف أمر المحكمة الذي يطلب منها تقديم معلومات شاملة حول كيف ولماذا تم اعتبار معتقلي غوانتانامو "محاربين لصالح العدو".

في بسمولة في جايتس، طالبت محكمة الولايات المتحدة الاستئنافية في مقاطعة كولومبيا الحكومة بتقديم كافة المعلومات الموجودة لدى محاكمها والتي لجأت إليها لاعتبار هؤلاء المعتقلين "محاربين لصالح العدو" حيث يواجه هؤلاء المعتقلين حالياً مرحلة حاسمة حيث سيتم تحديد كيف سيتم تصنيفهم تحت ميثاق معاملة المعتقل.

وعندما أفادت الحكومة بأنها لم تحتفظ بجميع هذه الأدلة، صرّحت المحكمة بأنه يجب على الحكومة في هذه الحالة عقد محاكم جديدة في ظل هذه الظروف.

بسمولة في جايتس هو عبارة عن طلب استئناف تحت ميثاق معاملة المعتقل يستخدم اجراء الاستئناف في محاولة لعكس تصنيف المعتقلين الذين يقومون بطلب الاستئناف. وهذه الحالة منفصلة عن قضية عودة/بومالدين في بوش، المعلقة حالياً في المحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية، والتي تتحدى ميثاق معاملة المعتقل والمحاكم العسكرية لمحاولتها إزالة الأمر بمثل المعتقلين أمام الجلسات وكانت المحكمة العليا قد قضت في عام 2004م في قضية رسول في بوش بأن لدى معتقلين غوانتانامو الحق بأمر المثول أمام الجلسات.

وأفادت الحكومة في دعوتها في قضية بسمولة بأن نتيجة قضية عودة/ بومالدين ستؤثر على قضية بسمولة وأن متطلبات القرار مرهقة للغاية. وقدّم المحامون الذين يمثلون معتقلي بسمولة جواباً لطلب الاستئناف التي تقدمت به الحكومة، راجين المحكمة العليا رفض أي تأخير في مسؤولية الحكومة في تقديم المواد.

التوصل خلال مؤتمر اليمن إلى اتفاق حول التخطيط من أجل إعادة المعتقلين اليمنيين إلى وطنهم

تم عقد مؤتمر أطلق عليه "أطلقوا سراح أبنائنا" في صنعاء/ اليمن يومي 9 و10 يناير 2008م بهدف مشاركة المعلومات المتعلقة بوضع المعتقلين اليمنيين وتطوير استراتيجية لضمان محاكمتهم أو اطلاق سراحهم.

وشارك في المؤتمر أكثر من 200 شخص متحمس ومنهم وزير خارجية اليمن ووزير حقوق الانسان، إضافة إلى 64 إمام الذين ألقوا خطبة يوم الجمعة مطالبين بالتوصل إلى قرار سلمي بحق المعتقلين ، كما حضر المؤتمر 60 من أفراد عائلات معتقلي غوانتانامو و6 من المعتقلين السابقين

في المعتقل والذي كان أحدهم "معتقل مجهول" وتحدث عن تجربته في سجن سري تابع لوكالة الاستخبارات الامريكية، كما شارك في المؤتمر عدداً من أعضاء البرلمان ومنظمات غير حكومية محلية بالتنسيق مع المنظمة اليمينية غير الحكومية "هود".

البرلمان الاوروبي يدعو الاتحاد الاوروبي لتقديم الحماية الانسانية للاجئين غوانتانامو

في 12 ديسمبر 2007م، تبنى البرلمان الاوروبي قراراً يطالب دول الاتحاد الاوروبي بتقديم الحماية الانسانية لمعتقلي غوانتانامو الذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم الأصلية خوفاً من التعذيب. ويدعو القرار كل من المفوضية الاوروبية والمجلس الاوروبي "لإطلاق مبادرة على المستوى الاوروبي والدولي من أجل إعادة توطين سجناء غوانتانامو من دول العالم الثالث الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الاصلية خوفاً من أن يتعرضوا للإعدام أو للتعذيب."

ويوجد حوالي 50 معتقل في غوانتانامو من دول "ذات خطر كبير" والذين في حال أجبروا للعودة إلى بلدانهم قد يتعرضوا للإعدام أو للتعذيب، ومن هؤلاء المعتقلين المعرضين لهذا الخطر هم القادمون من دول مثل أوزباكستان والصين وليبيا. ويؤكد المحامون من أن حياتهم بالفعل معرضة للخطر، وقد قامت الولايات المتحدة بإرسال حوالي 40 معتقل إلى دولهم التي يوجد فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان مثل أوزباكستان وروسيا وليبيا وتونس دون التأكد من أن حياتهم غير معرضة للخطر.

وحتى يومنا هذا، ألبانيا -من إحدى أفقر الدول في أوروبا- هي الدولة الوحيدة التي قبلت باستقبال عدداً قليلاً من لاجئين غوانتانامو الذين لم يستطيعوا العودة إلى ديارهم بأمان. وفي شهر أغسطس، طلبت الحكومة البريطانية اطلاق سراح 5 من غير مواطنيها القامعين في غوانتانامو، وفي ذلك إشارة إلى تغيير كبير في سياستها، وكان أربعة من هؤلاء المعتقلين قد سبق أن طلبوا أو حصلوا على اللجوء السياسي خوفاً من أن يلقوا الاعدام في حال عادوا إلى بلادهم، وقد تم الافراج عن ثلاثة من هؤلاء الرجال وعادوا إلى بريطانيا في ديسمبر 2007م.

مظاهرات في كل أنحاء العالم في الذكرى السادسة لمعتقل غوانتانامو

في 11 يناير 2008م، أقيمت المظاهرات والتحركات في جميع أنحاء العالم بمناسبة الذكرى السادسة لوصول أول السجناء إلى معسكر الاعتقالات في القاعدة البحرية الامريكية في خليج غوانتانامو. وأجريت المظاهرات في أهم المدن في العالم ومنها لندن وباريس وبريسبان ووارسو وعبر الولايات المتحدة في عشرات المدن مثل نيويورك وشيكاغو وسان فرانسيسكو ولوس انجيلوس وواشنطن دي سي وفيلادلفيا وسان دييغو وسياتل وبورتلاند ودي موان وغيرها من المواقع.

وقام بتنظيم هذه المظاهرات عدداً من المجموعات والمنظمات ومنها مركز الحقوق الدستورية و شاهد ضد التعذيب وأمنيستي الدولية والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، وغيرها من المنظمات الذي بلغ عددها أكثر من 100 منظمة. وفي واشنطن دي سي، تجمّع 400 متظاهر للخروج في مسيرة يقودها متظاهرون يلبسون بزّة برتقالية وطيّة سوداء متوجهين إلى المحكمة العليا الامريكية، وهناك

تم اعتقال المتظاهرين الذين وقفوا على أدرج المحكمة أو دخلوا ساحتها وأخذوا يتحدثون عن قضية معتقلي غوانتانامو، بتهمة العصيان المدني، وتم الافراج عن 80 متظاهر بعد 30 ساعة من الاعتقال.

المدعي السابق موريس ديفيس يلعب دور الشاهد لسالم حمدان في المحكمة العسكرية

في 21 فبراير 2008م، حدث أمر مفاجئ وهو أن المدعي العام السابق في غوانتانامو، موريس ديفيس، أعلن بأن سيكون شاهد دفاع لصالح المعتقل سليم حمدان الذي يواجه حالياً مأمورية عسكرية.

وقال الكولونيل في القوات الجوية، موريس ديفيس، بشأن التدخل السياسي المتكرر في المحاكم العسكرية ومنه البيان الصادر عن المستشار العام للبننتاغون ويليام هاينس، بأنه "لا يجب أن نحصل على تبرئة، يجب أن يكون لدينا قناعات"، وذلك وفقاً لما ورد عن ديفيس في مجلة النايشون.

وسيتحدى محامو حمدان شرعية اجراء المحاكم بسبب هذا التدخل السياسي. والتهمة الموجهة إلى حمدان هي التآمر وتزويد المواد التي من شأنها دعم الارهاب. وأعلنت المحكمة العليا بأن المحكمة العسكرية الأولى غير شرعية رافعين اتفاقيات جينيف لحقوق المعتقلين متحدين بذلك المحاكم العسكرية الابتدائية.

إضافة إلى ذلك، يحاول حمدان تقديم الأدلة والشهادة الخطية من المعتقلين "ذوي القيمة العالية" في غوانتانامو - وهم معتقلين مجهولين سابقين لدى وكالة الاستخبارات الامريكية- ويقول محاميه بأن هذا الأمر سيثبت أن أعماله تعتبر ثانوية بالمقارنة مع هذه الشهادات.

الكشف عن اثباتات تبرئة في محكمة عمر خضر العسكرية، بالرغم من عدم سماح خبير الأطفال الجنود بالوصول إلى المعلومات

نتج عن الأحداث الأخيرة جدلاً أكبر فيما يتعلق بشرعية تهمة المحكمة العسكرية ضد المواطن الكندي عمر خضر الذي كان يبلغ من العمر 15 عاماً فقط عندما تم اعتقاله من قبل الولايات المتحدة في عام 2002م. من المفترض اعتبار خضر كطفل مجنّد بحاجة إلى الحماية إلا أنه قد يواجه سجن مدى الحياة بتهمة القتل والتآمر وتوفير المواد الداعمة للارهاب. ولكن، في 5 فبراير 2008م، نظرت المحكمة العسكرية في وثيقة تم الكشف عنها إلى العامة بالخطأ تشير إلى أن جندي أمريكي لم يعرف ما إذا كان خضر أو رجل آخر قد قام برمي القنبلة التي أدت إلى مقتل جندي أمريكي في معركة.

في 24 يناير 2008م، رفضت حكومة الولايات المتحدة طلب خبير رائد من الأمم المتحدة في الأطفال الجنود لحضور المحكمة العسكرية الخاصة بخضر. وقدم محامو خضر طلب التماس لإلغاء قضية خضر بناءً على حالته المحمية ولكن لم يخرج قاضي المحكمة العسكرية بقرار بهذا الشأن حتى الآن.

محكمة تحيل تحركاً حول معاملة معتقل شبح سابق إلى النقاش

في 15 فبراير 2008م، قامت محكمة أمريكية فيدرالية استئنافية بتحويل تحرك أجري لصالح ماجد خان، "معتقل شبح" سابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية كان معتقل في مواقع سرية قبل نقله إلى خليج غوانتانامو في عام 2006م، إلى "لجنة استحقاقية" لسماع النقاشات حول استحقاقات تحرك محامي ماجد خان من أجل الحفاظ على البراهين المتعلقة بالتعذيب والقضاء بأن المعاملة التي تلقاها ماجد خان تعتبر تعذيباً.

في ديسمبر، أصدرت نفس المحكمة الاستئنافية أمراً أولاً يطالب الحكومة بالاحتفاظ بمثل هذه البراهين، قبل أيام من إعلان وكالة الاستخبارات الأمريكية بأنها أتلفت مئات من أسرطة التسجيل لساعات من التحقيق مع اثنين على الأقل من الرجال المعتقلين في المعتقلات السرية لوكالة الاستخبارات الأمريكية. وما يزال هذا الأمر الانتقالي في موضعه وبدلاً من إلغاء أو الإبقاء على التحرك قامت المحكمة الآن بتحويله إلى لجنة للاستماع إلى نقاشات حول فحوى التحرك ومعاملة ماجد خان وغيره من "المعتقلين الأشباح" لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية.

تم اعتقال ماجد خان من باكستان عام 2003م وقضى 3 أعوام ونصف في سجن سري لوكالة الاستخبارات الأمريكية قبل أن يتم نقله إلى غوانتانامو في سبتمبر 2006م، وخلال أول لقاء للمذكور مع محاميه في غوانتانامو في أكتوبر 2007م، تلقى محاموه تفاصيل كثيرة حول المعاملة التي يتلقاها المعتقل وعن وضعه الحالي.

الرئيس فيديل كاسترو يرفض تولي الحكم لفترة رئاسية جديدة وانتخاب راؤول كاسترو رئيساً

في الرابع والعشرين من شباط 2008م، أنتخب راؤول كاسترو رئيساً جديداً لكوبا بعد رسالة علنية من الرئيس السابق فيديل كاسترو في التاسع والعشرين من شباط 2008م رفض فيها تولي اية مهام حكومية إضافية في كوبا.

لقد خدم فيديل كاسترو كرئيساً لكوبا منذ ثورة عام 1959م والتي أطاحت بحكم باتيستا الموالي للولايات المتحدة وأعلنت كوبا نفسها فيما بعد كدولة إشتراكية.

لقد اعتبرت الحكومة الكوبية قاعدة غوانتانامو العسكرية الأمريكية - منذ عام 1959م- كإحتلال غير مشروع لأراضي كوبية، ولهذا فهي ترفض صرف الشيكات المدفوعة من قبل الحكومة الأمريكية كإيجار لهذا المرفق أو حتى توفير الكهرباء والماء والخدمات الأخرى للقاعدة.

القضاة يرفضون النظر في دعوى لأضرار التعذيب في غوانتانامو

في الحادي عشر من كانون الثاني 2008م، أصدرت محكمة الإستئناف في واشنطن دعوى مقدمة من قبل أربعة موقوفين بريطانيين سابقين ضد رونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق وضباط عسكريين لإصدارهم أوامر بالتعذيب والإساءة للدين. وكان قد قضى الموقوفين البريطانيين، شفيق رسول وعاصف إقبال ورحوئل أحمد وجمال الحارث، أكثر من عامين في غوانتانامو وتم الإفراج عنهم عام 2004م حيث عادوا إلى بريطانيا، وقد عانوا من سوء المعاملة في أفغانستان وغوانتانامو قبل الإفراج عنهم.

وقد ردت المحكمة الشكوى التي أكدت على أن الضباط الأمريكان قد خرقوا الدستور الأمريكي والقانون الدولي والتشريع الأمريكي الذي يحمي حرية التعبير الديني. وفي نقاش جدلي ومخيب للآمال، حكمت المحكمة بأن قرار إعادة حرية الدين لا ينطبق على الموقوفين في غوانتانامو.

وحكمت المحكمة بأن المدعى عليهم لم ينتهكوا القانون لأن (التعذيب هو نتيجة متوقعة للتوقيف العسكري للمحاربين الأعداء المشتبه بهم).

وأخيراً، وجدت المحكمة بأنه حتى لو كان التعذيب والإساءة إلى الدين قانوناً أمريكياً غير شرعياً فإن المدعى عليهم غير مسؤولين لأنهم لم يعلموا منطقياً بأن القانون الأمريكي ينطبق على الموقوفين في غوانتانامو.

وقد قال إيريك لويس محامي رافع الدعوى: "إنه ليوم عصيب لمعتقدنا باحترام حرية الدين ولموقفنا الأخلاقي في العالم عندما تقر المحكمة بأن هؤلاء الموقوفين غير جديرين بالحماية وأنهم -أشخاصاً- ليس لهم الحق في مراعاة دينهم باحترام وبدون أية إساءة".

أعطى السجناء المحررين الذين رفعوا الدعوى 90 يوماً للإلتماس للمحكمة العليا ومناشدة الموافقة على القرار.

وفاة عبد الرزاق حكمتي في غوانتانامو

في الثلاثين من كانون الأول 2007م، توفي المعتقل عبد الرزاق حكمتي بمرض السرطان في قاعدة غوانتانامو البحرية وهو أول معتقل يتوفى- نتيجة أسباب طبيعية- بالرغم من أن موته قد كان أسرع بالتأكيد بسبب اعتقاله وبسبب العلاج الطبي السيء. حكمتي المعروف بكونه معارض-منذ أمد طويل- لحكومة طالبان في أفغانستان قد عاش في المنفى عن طالبان منذ عام 1999م، ولم يعد إلى أفغانستان حتى عام 2002م بعد الإحتلال الأمريكي لها وسقوط حكومة طالبان وتنصيب حكم كارازاي.

وبالرغم من سجله كمعارض قوي لطالبان، إلا أنه أعتقل من قبل السياسيين المحليين والمنافسين من العائلة وتم تسليمه للولايات المتحدة، ومن المحتمل ان يكون ذلك مقابل مكافأة. وقد كشف تقرير تحقيقي - نشر في النيويورك تايمز يوم الخامس من شباط 2007م- بأن محاولاته لدعوة شهود لإثبات رواياته عن تجاربه في أفغانستان تم إحباطها بأمر الحضور إلى المحكمة من قبل الحكومة لاستعراض المعتقلين في غوانتانامو حيث تم إيقافه لمدة ستة أعوام بالرغم من تحالفه مع أعضاء ذوي رتب عالية في الولايات المتحدة الذين دعموا حكومة كارازاي في أفغانستان وسجله المعارض لطالبان قبل وفاته.

وقد تم تحسين الرعاية الطبية في خليج غوانتانامو في مناسبات عدة من قبل محامي المعتقلين المرضى والذين هم بحاجة إلى رعايته طبيه أشمل.

المفرج عنهم في غوانتانامو

في كانون الأول من عام 2007م، تم الإفراج عن عشرة سعوديين من غوانتانامو وعادوا إلى السعودية، كما تم الإفراج في كانون الأول عن إثنان من السودانيين العاملين في الإسعاف وهم عادل حسين حمد وسليم مهدي آدم وعادوا إلى أهلهم حيث رووا تجربتهم وطالبوا بالتعويض عن سنوات سجنهم غير العادلة.

كما تم الإفراج في كانون الثاني عن عمر دياغس وجميل البنا وعبد النور سمور المقيمين في بريطانيا بعد أن قامت الحكومة البريطانية- بعد سنوات من الرفض- بالإلتماس لهؤلاء المقيمين غير المواطنين لدى حكومة الولايات المتحدة للإفراج عن هؤلاء الرجال.

ويحاول دياغيس والبنا حالياً مقاومة المحاولات الإسبانية لتسليمهم لإسبانيا حيث يمكنون الآن مع عائلاتهم.

وما يزال حوالي 275 معتقل قامعين حالياً في قاعدة خليج غوانتانامو.

نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهرياً عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير الربحية ذات المقر الرئيسي في مدينة نيويورك المكرسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يُنسّق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقلين في خليج غوانتانامو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المتطوعين دون مقابل. تُترجم هذه الإحاطة الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناول على الإنترنت:

<http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter>

إذا كنت تودّ استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

Center for Constitutional Rights

666 Broadway, 7th Floor

New York, NY 10012

<http://www.ccrjustice.org/>

(212) 614-6443

LKates@ccrjustice.org